شرح رسالة الوضع

لتلميذ المصنف

ملا عبد الله الشيخ مموندی

رحمهما الله تعالى

بخط الفقير الى الله طاهر الشوشی - غفر الله له ولوالديه
واحبابه واساتذته وكل من له حق عليه
انه سميع مجيب الدعاء

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نثق

الحمد لله الذى دلّ على وجوب وجوده استحالة الدور

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين ربّ تمّم بالخير

الحمد لله تنزّه ذاته وصفاته عن ان تتطرّق اليهما الفناء، ونطق بوجوب وجوده كلّ شئ من الاشياء،
واقرّت بالوهيّته نفوس جميع العباد، والهمنا وضع الكلمات للتوصّل به الى تدبير المعاش والمعاد، و
الصلوة والسلام على النبى الهادى الى مراتب الكمال، ما دام يفاد بالالفاظ ما فى البال، وعلى آله واصحابه
المتوصّلين الى كنوز العرفان، ما ترتّب الوضع على ما صدر من الواضع بالقياس والبرهان **و بعد**
فنقول بعد ما حصّلت تدقيقات الرسالة المشتهرة بين اولى الالباب عند مصنّفها المحقّق الاستاذ
الكامل الحلّى مولانا ابو بكر لا زالت ايدى الاستفادة ممتدّة اليه واتّفق علىّ قرائته شرح العضديّة
عنده وداومت النظر فيها تذكّراً وتكراراً فزت بتحقيقات لم ار بدّاً من تقريرها وتدقيقات
لم يكن بدّ من تحريرها فاردت نظمها تحفة للطالبين وروضة للناظرين سائلاً من الله ان ينفع بها
كما نفع باصلها انه قريب مجيب عليه توكّلت واليه انيب الحمد لله الذى دلّ على وجوب وجوده اى على
كون وجوده واجبا بالذات لا بالغير اوّلاً ومطّ لانه الذى دلّ عليه استحالة الدور على كون وجوده تعالى واجبا
هو انه لو لم يكن واجبا لذاته لكانت الموجودات باسرها جملة مركّبة من آحاد وكلّ واحد منها ممكن و
محتاج الى علّة فيترتّب تلك الآحاد ح بحيث يكون السابق علّة للّاحق كما اذا قيل ان زيداً مثلا معلول
لابيه واباه ايضا معلول لابيه وهلمّ جرّا الى ان ينتهى الى آدم على نبيّنا وعليه السلام مثلا فيلزم الدور

وما يليها وهو ما لا يحتاج فى وجوده الى علة اى استحالة الدور اى كون الدور محالا وجه دلالة استحالة الدور صح

وامتناع تاثير اثر اللاحق في مؤثره السابق واعترف به بطلان التسلسل لمبرهن ببرهان

النطبيق

لان آدم لكونه ممكنا لا بدّ ان يكون معلولا لذلك الأخير المعلول وهو محال فلا بدّ لكل واحد منها من علة خارج واجب لذاته هو الباري عزّ اسمه وكذا يلزم في ضمن الدور المذكور ان يكون الاثر اللاحق مؤثرا في مؤثره السابق وهو ايضا ممتنع كما نبّه عليه بقوله وكذا يدلّ عليه امتناع تاثير الاثر اللاحق اى الذى لحق بالمؤثر في الوجود في مؤثره السابق عليه في الوجود وانما كان ممتنعا لان المؤثر يجب ان يكون متقدما على اثره فتاثير اللاحق في مؤثره السابق يؤدى الى كونه متقدما على نفسه واعترف اى اقرّ به اى يكون وجوده تعالى واجبا بطلان التسلسل والمراد منه تشبيه البطلان بالانسان تشبيها مضمرا في النفس ففيه استعارة بالكناية واثبات الاعتراف تخييلية ، ووجه اعتراف بطلان التسلسل بكون وجوده تعالى واجبا هو انه لو لم يكن واجبا لحمت الوجود لكانت الموجودات كما ذكرنا جملة مركبة من آحاد كل واحد منها داخل تحت الامكان فيحتاج الى علة فيترتب الى غير النهاية بحيث يكون السابق علة للاحق كما اذا قيل ان زيدا مثلا معلول لابيه واباه ايضا معلول لابيه وهلم جرا الى غير النهاية فيلزم التسلسل وهو ايضا باطل ببرهان التطبيق كما اشار اليه بقوله المبرهن ببرهان التطبيق على صيغة اسم المفعول صفة البطلان وهو ان تفرض من المعلول الاخير الى غير النهاية جملة ومما قبله بمرتبة واحدة جملة اخرى ثم نطبق الجملتين بان نجعل الاول من الجملة الاولى بازاء الاول من الجملة الثانية والثانى بالثانى وهلم جرا فان كان بازاء كل واحد من الجملة الاولى واحد من الثانية كانت الناقصة مثل الزائدة وهو محال وان لم يكن بان وجد في الجملة الاولى ما لا يوجد شيء بازائه من الثانية فتنقطع الجملة الثانية ويلزم

والصّلوة على من هدانا طريق ال

وبعد فنقول علم الوضع اصو

حيث الوضع

ويلزم منه تناهى الاولى لانها لا

متناه وهو ايضا محال فلا بد من علة

والصلوة وهى ما يقارن التعظيم نا

بالطريق هنا ما يراد بالصراط في قوله

يكون السواء بمعنى الاستواء ثم استع

ظ فالاولى ان نفسّر بوسط اللفظ

في حيز بوسط الطريق كما في كتب ال

اى كالزمة التخفيف فهو تشبيه لحذف

النفس ففيه استعارة بالكناية واثب

ما اضيف اليه لكون معناه منويّا ف

حوالى نفرها باحثة بل المراد كون ال

اللفظ من حيث الوضع ولا بدّ

من تلك الحيثية كالعلوم العربية و

فموضوعه اى ما يبحث فيه عن احو

في حكم واللفظ في اللغة الرمى من الف

والصلوة على من هدانا طريق السواء وسواء الطريق، والسلام على آله واصحابه ازمة التخفيف

وبعد فنقول علم الوضع اصول باحث عن احوال اللفظ من حيث الوضع فموضوعه اللفظ من حيث الوضع

ويلزم منه تناهي الاولى لانها لا تزيد على الثانية الا بقدر متناه والزائد على المتناهي بقدر متناه متناه وهو ايضاً محال فلابد من علة خارج من سلسلة الممكنات واجب لذاته وهو الباري تعالى عز اسمه
والصلوة وهي ما يقارن التعظيم نازلة على من هدانا اي ارشدنا طريق السواء اي الطريق المستوى والمراد بالطريق ههنا ما يراد بالصراط في قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم وسواء الطريق اي الطريق المستوى على ان يكون السواء بمعنى الاستواء ثم استعمل بمعنى اسم الفاعل ثم جعل الاضافة من قبيل جرد قطيفة لكن هذا تكلف ظ فالاولى ان يفسر ~~بوسط اللفظ من حيث الوضع وغايته معرفة الوضع فالوضع لغة جعل الشيء~~ في حيز بوسط الطريق كما في كتب اللغة فان سواء الشيء وسطه والسلام على آله واصحابه ازمة التخفيف
اي كأزمة التخفيف فهو تشبيه بحذف الادات والتخفيف ان التحقيق ههنا مشبه بالفرس تشبيها مضمراً في النفس ففيه استعارة بالكناية واثبات الازمة له تخييلية وبعد ظرف مبني على الضم لاحتياجه الى لفظ ما اضيف اليه لكون معناه منوياً فنقول علم الوضع اصول باحث عن احوال اللفظ ليس المراد ان الاصول نفسها باحثة بل المراد كون البحث واقعاً فيها وكلمة عن داخلة على المحمول والمعنى اصول مبحوث فيها احوال اللفظ من حيث الوضع ولابد من هذه الحيثية لتمايزه عن علوم تكون باحثة عن احوال اللفظ لكن لا من تلك الحيثية كالعلوم العربية واذا عرفت ان المبحوث عنه في هذا العلم هو اللفظ من حيث الوضع فموضوعه اي ما يبحث فيه عن احواله في هذا العلم هو اللفظ من حيث الوضع وهيئات المركبات الاكثرية في حكمه واللفظ في اللغة الرمي من الفم وقد جاء بمعنى الرمي المطلق لكن الاول اشد مناسبة بالمعنى الاصطلاحي

بطلان التسلسل بكبرهن برهان

...ل وهو محال فلابد لكل واحد منها
...ور المذكور ان يكون الاثر اللاحق مؤ
...علم امتناع تاثير الاثر اللاحق اي الذي
...ممتنعاً لان المؤثر يجب ان يكون متقدماً على
...اعترف اي اقر به اي بكون وجوده لكان
...في النفس ففيه استعارة بالكناية واثبات
...بما هو انه لو لم يكن واجبا لكان تحت الوجود
...تحت الامكان فيحتاج الى علة فيترتب
...معلول لابيه واباه ايضا معلول لابيه
...كما اشار اليه بقوله المبرهن ببرهان
...ول الاخير الى غير النهاية جملة وما
...الجملة الاولى بازاء الاول من الجملة الثانية
...الثانية كانت الناقصة مثل الزائدة
...زائد من الثانية فتنقطع الجملة الثانية
ويلزم

وغاية اللفظية الوضع فالوضع لغة جعل الشيء في حيز وعرفا تعيين اللفظ بازاء المعنى ليدل عليه بنفسه

وهو ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما ولذا جعل بعض المحشيين اصلا للمعنى الاصطلاحي دون الرمي مثلا لكن الاول اشد مناسبة وانما لم يتعرض لبيانه مع انه لكونه موضوعا لا بد من معرفته حتى يتمكن من البحث عنه اما لشهرته او للاختصار فتامل وغايته معرفة الوضع اى معرفة وضع الالفاظ اللغوية لكن على وجه الاجمال فالوضع لغة جعل الشيء في حيز بضم الحاء وتشديد الياء المفتوحة او بتشديد الياء المفتوحة مع كسر الحاء او بفتح الحاء مع سكون الياء والتعرض للمعنى اللغوي للاشارة الى انه الحظ المناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي وهي ان الوضع بواسطة ذلك التعيين بجعل المعنى حيزا للفظ ويستقر ذلك اللفظ بواسطته في ذلك المعنى بحيث لا يتجاوز ولا ينفك عنه الا بقرينة كاستقرار الشيء في الحيز فعلى هذا يكون المعاني ظرفا للالفاظ : واما من جهة ان اللفظ قوالب المعاني لان المتكلم يوردها على وفق المعاني والسامع ياخذها منها فبالعكس وعرفا كون هذا المعنى عرفيا (عرفا خ) ليس اصلا اذ الوضع عرفا مشترك بين معنيين تعيين الشيء بازاء المعنى وتعيين الشيء للدلالة على معنى بنفسه واما هذا فهو تعريف لقسم من الوضع كذا ذكره بعض المحققين : افيد ان اختياره انما هو لكونه باحثا عن احوال اللفظ فقط من تعيين اللفظ الملحوظ بخصوصه او بامر اعم منه بازاء المعنى الملحوظ كذلك ليدل ذلك اللفظ المعين عليه اى على ذلك المعنى المعين له سواء كانت تلك الدلالة بنفسه اى بنفس ذلك اللفظ مجردة بدون ملاحظة قرينة كما في تعيين الحقايق ان قيل يخرج عنه وضع الحرف لانه لا يدل على معنى بنفسه بل بالقرينة قلنا ان الحرف دال على معنى بنفسه ولكن معناه تصورا او انتفاء ما محتاج الى الغير وهذا الاحتياج ناش عن الوضع السابق على الدلالة فلا قصور الا في معناه

او بقرينة ويسمّى الاول موضوعا والثاني موضوعا له فهو لكونه نسبة بينهما لابدّ من تصوّرهما قبله امّا بذاتهما او

بامر اعمّ منهما : فالموضوع ان كان لفظا واحدا متصورا بالخصوص

معناه فقط بنفسه او بقرينة كما في تعيين المجازات ففي هذا فالمجاز موضوع لمعناه المجازي كما كان موضوعا
على المعنى الاول للوضع وهذا اختيار الاصوليين واما على المعنى الثاني للوضع فلا وضع له وهذا اختيار البيانيين
ويسمّى الاول اي اللفظ المعيّن في اصطلاح الوضعيين موضوعا والثاني اي المعنى المعيّن موضوعا له واذا عرفت انّ
الوضع تعيين اللفظ بازاء المعنى عرفت انّ الوضع نسبة بينهما فصحّ التفريع بقوله فهو اي الوضع لكونه نسبة وعلاقة
بينهما اي اللفظ والمعنى لابدّ اي للواضع اذا وضع من تصوّرهما اي من تصوّر اللفظ والمعنى قبله اي قبل الوضع وذلك
لان النسبة متوقّفة على تصوّر المنتسبين كما ان تصوّر المنتسبين متوقّفة عليها لكن توقّفها عليهما بالذات وتوقّفهما
عليها باعتبار الوصف فلا يلزم شيء اما بذاتهما بان يلاحظ الموضوع بجوهره وهيئته ويلاحظ الموضوع له
بعينه وذاته لا بامر اعمّ منهما كما في وضع الاعلام واسماء الاجناس والمشتقات او بامر اعمّ منهما اي من المو
ضوع والموضوع له بان يلاحظ كلّ منهما بامر اعمّ منهما كما في المشتقات عند المتاخرين او ان يلاحظ الموضوع بذاته
والموضوع له بامر اعمّ كما في المضمر والموصول عندهم او عكسه كما في المشتقات عند المتقدّمين وهذا العكس
معدوم عند المتاخرين واما عند المتقدّمين فالمعدوم هو الثاني وكذا الثالث ايض وسياتي تفصيله ان شاء الله
تع فانظره وهذه هي الاحتمالات المتصورة في هذه العبارة ولما كان المقصود الاصلي بالاثبات في هذه الرسالة هو
الوضع قسّم بعد التعريف اولا باعتبار آلة الوضع من جانب الموضوع وثانيا باعتبار الة من جانب الموضوع له
تكميلا لتوضيحه وتتميما لتعريفه مع ضرورة ان الابحاث الآتية متوقّفة عليه فقال فالموضوع ان كان اي الموضوع
لفظا واحدا احتراز عن القسم الثاني اي الموضوع المنوّع متصوّرا ذلك اللفظ بخصوصه بان كان قد تصوّره الواضع باعتبا

سواء كان الوضع والموضوع له خاصّين او عامّين او الوضع عاما والموضوع له خاصّ فالوضع

شخصيّ وان كان الفاظاً متعدّدة ملحوظة بامر عامّ صادق عليها فنوعيّ : والموضوع له

بخصوصه وجوهره وهيئته على ان يكون اعتبار مدخول الباء للآلية سواء كان الوضع اى آلة الوضع
من جانب الموضوع له والموضوع له خاصّين كما في علم الشخص او عامّين كما في اسم الجنس وعلمه او الوضع عامّاً
والموضوع له خاصّ كما في المضمر واسم الاشارة وسيأتي تحقيقها ان شاء الله تعالى حاصله انه لا ينظر في تحصيل
هذا القسم الّا الى آلة الموضوع لها ولا ينظر الى الموضوع له ولا الى آلته اصلا كما لا يخفى فالوضع شخصيّ شخصية الوضع
امّا بمعنى شخصية آلة الوضع فح يكون من قبيل تسمية المسبّب باسم السبب او بمعنى شخصية نفس الوضع ولا انه لكونه متعلقاً
بلفظ واحد يجوز ان يكون فهم من علم الاشخاص فيكون النسبة ح على حقيقته او شخصية الموضوع فح يكون من
قبيل نسبة المتعلق اسم فاعل باسم المتعلق اسم المفعول وان كان اى الموضوع الفاظا متعدّدة احتراز عن
القسم الاوّل ملحوظة تلك الالفاظ بامر عامّ صادق عليها فنوعيّ وانّما احتيج في ملاحظة تلك الالفاظ الى
اعتبار امر عام لانك قد عرفت ان الموضوع لا بدّ من تصوره قبل الوضع وانت خبير بان علم الواضع لا يحيط
بجميع تلك الالفاظ لكونها غير متناهية فلا بدّ من اعتبار امر عامّ يكون آلة لتصوّرها على سبيل الاجمال
وهو كاف في الوضع فنوعيّ اى فالوضع نوعيّ يجوز ان يكون نوعيّته باعتبار نوعيّة الموضوع او نوعيّة
آلته او نوعيّة نفس الوضع بمعنى كما ان الامر الكلّي شيء واحد صورة تحته امور متعدّدة كذا هذا الوضع شيء
صورة حيث تحقق بملاحظة واحدة تحته امور متكثّرة من الاوضاع التفصيليّة المتعلّق بتلك الالفاظ والتقسيم
في قوله والموضوع له باعتبار آلة الوضع وامّا لو كان بناء القسمة باعتبار نفس الوضع بان ان كان الوضع
مختصّاً بواحد جزئيّا كما في علم الشخص او كليا كما في اسم الجنس فالوضع خاصّ والموضوع له خاصّ وان لم يكن
كذلك

ان كان امراً خاصاً ملحوظا بخصوصه فالوضع خاصّ والموضوع له خاصّ وان كان امورا متعددة وحده صح

كذلك بأن كان الموضوع اكثر من واحد كما في المفرد الموصول فالوضع عام والموضوع خاصّ فلا يحصل الاقسام كذا ذكره بعض لكن فيه تامّل ان كان اي الموضوع له امراً خاصّاً اي جزئيا حقيقيا واحترز بذلك عن القسم الثالث لان الموضوع له فيه صح امر عامّ واحترز بقوله وحده اي لا يشاركه في ذلك الوضع غيره عن القسم الثاني لان الموضوع له فيه صح وان كان امراً خاصّا لكنه ليس وحده بل مع اشخاص اخر والمراد ان يكون ذلك الامر الواحد موضوعاً له بوضع واحد فلا يرد الاعلام المشتركة لان وضعها وان كان لاكثر من واحد الا ان ذلك ليس الا بتعدد الاوضاع ملحوظا ذلك الامر الخاصّ بخصوصه اي بعينه و ذاته او بوجه مختصّ به ومنحصر فيه وان كان كليّاً في نفسه فلا يشكل بلفظ الله تع ولا بالاعلام الموضوعة عند غيبة الموضوع له لانه يمكن تصوّر مسمّيهما بوجه يختصّ به وينحصر فيه كتصوره تع بكونه واجبا خالقا لما سواه وكتصوّر الدابنة بانه الموجود مني ومن زوجي فاطمة في سنة كذا وشهر كذا ويوم كذا الى غير ذلك مما يكون سببا للتميّز عن الاعيان فالمعلوم امر جزئيّ وان كان العلم به بوجه كلّي فالوضع خاصّ اي فله خصوصيّة الوضع اما باعتبار خصوصيّة آلة الوضع لان آلة الوضع ههنا وان كان كليّا في بعض المواد كما عرفت الا انه لكونه منحصرا في الخارج في فرد ومختصّا به يسمّى خاصّاً حكما واما باعتبار خصوصية الطرفين اذ ربما يوصف النسبة بالخصوصيّة مجازا باعتبار خصوصيّة طرفيها واللام في قوله لموضوع له خاصّ متعلق بالوضع في قوله فالوضع خاصّ ويسمّى ايضا وضعاً خاصّا الموضوع له خاصّ ويحتمل ان يكون جزاء الشرط المذكور تسمية الوضع خاصا الموضوع له خاص فاعرف واعلم انه قد افيد ان الامر الخاصّ قبل الوضع آلة له وبعده موضوع له فظهر الفرق بينهما فتامّل وان كان اي

ما والموضوع له خاصّ فالوضع

: والموضوع له

سواء كان الوضع اي آلة الوضع

اسم الجنس وعلمه او الوضع عامّاً

له تعالى حاصله انه لا ينظر في تحصيل

لا يخفى فالوضع تخصيص تخصيصه الوضع

نفس الوضع لانه لكونه متعلقا

او تخصيصه الموضوع فح يكون

الفاظا متعددة احترز عن

احتيج في ملاحظة تلك الالفاظ الى

وانت خبير بان علم الواضع لا يحيط

آلة لتصوّرها على سبيل الاجمال

عتبار نوعيّة الموضوع او نوعيّة

مور متعددة كذا هذا الوضع شيء

لية المتعلق بتلك الالفاظ والتقسيم

نفس الوضع باذان كان الوضع

الموضوع له خاصّ وان لم يكن كذلك

ملحوظة بامر عام صادق عليها جزئيات كما في ضميري المتكلم والمخاطب وكما في اسم الاشارة أو كليات كما في

المشتقات والمعرف بلام الجنس

الموضوع له امور متعددة وبهذا امتاز عن القسم الاول وعن الثالث ايضا ملحوظة تلك الامور بأمر عام كلي
ولما احتيج في ملاحظتها الى امر عام لانك قد عرفت ان الوضع لكونه نسبة بين الموضوع والموضوع له يتوقف
على تصورهما وانت خبير بان تصور الامور المتعددة على سبيل التفصيل لكونها غير متناهية متعسر بل متعذر
كما لا يخفى فلابد من امر عام كلي صادق عليها احترازا عما لم يصدق عليها ليكون آلة لملاحظتها ومرآتا لتصورها
اجمالا وهو كاف في الوضع سواء كانت تلك الامور المتعددة جزئيات حقيقية كما في ضميري المتكلم والمخاطب
وكما في ضمير الغائب والموصول ايضا اما تخصيصة ضمير المتكلم والغائب فظاهر واما تخصيصة ضمير الغائب فلان
ما عداه من الضمائر موضوع للاشخاص والافراد افراد نوع واحد من الامور المبهمة عند علماء العربية حيث
جعلوه جادة سلوكهم فهو اذا كان راجعا الى الكلي يكون مجازا فيه ولا يكون كليا اذ المعتبر في الكلية والجزئية
هو الوضع والقول بالتجوز مع رعاية الطرد احسن كذا حققه بعض المحققين واما الموصول فهو ايضا جزئي
نظرا الى ذاته والى اصل الوضع وان كان لا يفيد الجزئية حال الاستعمال وذلك لان القرينة لا تفيد التخصيص
واما اذا كانت مستعملة في الكلي فهو ايضا مجاز فيه هذا ما ذهب اليه العلامة المحقق عضد الملة والدين
قدس سره وبهذا التحقيق عرفت ان من جعلها من المختلطات ليس الا لا اختلاط الكليات والجزئيات عنده فتامل
وكما في اسم الاشارة فانه جزئي بالنسبة الى الوضع والقرينة في كليهما كما سيأتي تفصيلها ان شاء الله تعالى
او كليات لما لم يعتبر من حيث كونه كليات بل من حيث انه خصوصيات جزئيات لذلك الامر العام بخلاف الكلي الموضوع
له في القسم الثالث كما في المشتقات والمعرف بلام الجنس وسيأتي تفصيلها على وجه يعرف ان كلا منهما موضوع
للكلي

أو مختلطات كما في الموصول وضمير الغائب والمعرف بلا
امرا عاما وحده ملحوظا بعموم
لكلي او مختلطات بان يكون بعضها كليات وبـ
ان كلا منهما ليس من المختلطات فتذكره ويمكن ان نقا
الغائب كذا الموصول موضوع للجزئيات سوا
الى الكلي يكون كليا واذا كانا راجعين الى الجزئي يكو
الخارجي فانه يجوز ان يكون راجعا الى الجزئي فيكون
فرد مخصوص وان يكون راجعا الى الكلي فيكون كليا
الانشاء كما ان بعض النحاة قد جعلوا الكلمة تبا
نوع منها هو الكلمة الجارية على السنة النحاة فالو
عمومية الوضع اما بمعنى عمومية آلة الوضع واما
واحد صورة تحته امور متعددة من الاوضاع
تحقق بملاحظة واحدة مندرج تحته امور متعدد
لكن يرجح الاول تسمية الوضع في القسم الثالث وخ
هذا القسم باعتبار عمومية نفس الوضع اذ لا عمو
احتراز عن القسم الاول واحترز بقوله وحده عن ا
وزاد بعض المحققين او بما يساويه او بما هو اعم

أو مختلطات كما في الموصول وضمير الغائب والمعرّف بلام العهد الخارجي فالوضع عام لموضوع له خاصّ وإن كان امرا عامّا وحده ملحوظا بعموم

لكلّي او مختلطات بان يكون بعضها كلّيات وبعضها جزئيّات كما في الموصول وضمير الغائب قد عرفت انّ كلّا منها ليس من المختلطات فتذكر ويمكن ان يقال ان جعلها منها مبني على ما ذهب اليه بعض من ان ضمير الغائب وكذا الموصول موضوع للجزئيات سواء كانت جزئيات حقيقيات او لا فهما اذا كانا راجعين الى الكلي يكون كليا واذا كانا راجعين الى الجزئي يكون جزئيا ولكن لا يخفى ضعفه كما في المعرّف بلام العهد الخارجي فانه يجوز ان يكون راجعا الى الجزئي فيكون جزئيا كما اذا قيل جائني الرجل مشارا بها الى فرد مخصوص وان يكون راجعا الى الكلي فيكون كليا كما اذا قيل الحيوان كاتب مشارا بها الى نوع منه هو الانسان كما ان بعض النحاة قد جعلوا الكلمة تتناول ما يطلق عليه الكلمة وجعلوا اللام للاشارة الى نوع منها هو الكلم الجارية على السنة النحاة فالوضع عام لموضوع له خاصّ اقول وبالله التوفيق عموميّة الوضع امّا بمعنى عموميّة آلة الوضع وامّا بمعنى عموميّة نفس الوضع بمعنى كما ان الامر الكلّي شيء واحد صورة تحته امور متعدّدة من الاوضاع الضمنيّة كذلك هذا الوضع شيء واحد صورة حيث تحقق بملاحظة واحدة مندرج تحته امور متعدّدة من الاوضاع الضمنيّة المتعلّقة بالموضوعات لها و لكن يرجح الاوّل تسمية الوضع في القسم الثالث وضعا عامّا لموضوع له عامّ اذ لا يجوز تسمية الوضع في هذا القسم باعتبار عموميّة نفس الوضع اذ لا عموميّة في نفس الوضع اصلا وان كان اي الموضوع له امرا عامّا احتراز عن القسم الاوّل واحترز بقوله وحده عن القسم الثاني بان لا يشاركه في ذلك الوضع غيره ملحوظا بعمومه وزاد بعض المحققين او بما ساويه او بما هو اعمّ منه لكن لا يخلو عن شيء اذ لا يلاحظ بواسطة المساوي

...مخاطب وكما في اسم الاشارة أو كليات كما في

...ثالث ايضا ملحوظة تلك الامور بأمر عام كلي
...نسبة بين الموضوع والموضوع له يتوقف
...حصل لكونها غير متناهية متعسّر بل متعذّر
...عليها ليكون آلة لملاحظتها ومرآتا لتصوّرها
...ت حقيقية كما في ضميري المتكلم والمخاطب
...غائب فقط وامّا تخصيصه ضمير الغائب فلان
...من الامور المحصّنة عند علماء العربيّة حيث
...منه ولا يكون كليا اذ المعتبر في الكليّة والجزئية
...بعض المحققين وامّا الموصول فهو ايضا جزئي
...لاستعمال وذلك لانّ القرينة لا يفيد التخصيص
...اليه العلّامة المحقق عضد الملّة والدين
...لا اختلاط الكليات والجزئيات عنده فتامّل
...عليها كما سيأتي تفصيلها ان شاء الله تعالى
...جزئيات لذلك الامر العام بخلاف الكلّي الموضوع
...تفصيلها على وجه يعرف ان كلا منها موضوع
للكلي

فالوضع عامّ لموضوع له عامّ واَمّا الوضع للاعمّ بملاحظة الاخصّ فلم يوجد فى كلامهم **فمن** الموضوع بالوضع الخاصّ لموضوع له خاصّ وضعا تخصيّا العلم

الّا افراد المساوى الآخر لانفس مفهوم فلا يصحّ الوضع له بواسطة المساوى ولانه لو لوحظ بواسطة ما هو اعمّ منه يكون ذلك الامر العام جزئيا من جزئيات فلا يمتاز عنها بواسطة الاعمّ فكيف يصحّ الوضع له بواسطة فالوضع عام لموضوع له عامّ عموميّة الوضع ليس الّا باعتبار عموميّة آلة الوضع التى هى الموضوع له واَمّا تسميته باعتبار عموميّة الموضوع له فليس بظاهر وجه اذ لا معنى لان يكون عموم الوضع والموضوع له كلاهما باعتبار الموضوع له لاستلزام التكرار وكذا ليس باعتبار نفس الوضع اذ لا عموميّة فى نفس الوضع كما عرفت واَمّا الوضع للاعمّ بملاحظة الاخصّ اى لمفهوم عام اى بملاحظة ذلك المفهوم باخصّ منه اى بملاحظة مباين فلم يوجد فى كلامهم وذلك لان الاخصّ لكونه اخفى من الاعمّ لا يجوز ملاحظته فكيف يصحّ الوضع له بواسطته فلسائل لا يقال ان حصر الوضع فى الاقسام المذكورة ممنوع لانه وان دخل وضع المركب من مفردات وهيئة منفقات فى الوضع فيما دخل فيه وضع كل واحد من مفردات نحو الذى هو وهذا هذا لكن لا يدخل وضع المركب الذى هو كانت اجزاء مختلفة فى الوضع نحو زيد انسان وعمرو حيوان وكذا وضع المشتقات ايضا فى شيء من الاقسام لانا نقول الوضع الذى هو المنقسم للاقسام الاربعة المذكورة بل جميع المقسّمات مقيدة بالوحدة والمركب المذكور وكذا المشتقات من قبيل ما اجتمع فيه الاقسام كما لا يخفى فقال ولمّا ذكر المصنف اقسام الوضع على سبيل الاجمال اراد ان يذكر كلّ منها امثلة على سبيل التفصيل اشارة الى كمال الاهتمام بتمييز كلّ منها عن الآخر ترغيبا للطالبين وتسهيلا لهم فى تحصيلها فقال ومن الموضوع بالوضع الخاصّ لموضوع له خاصّ وضعا تخصيّا العلم اى علم الشخص وعرّفوه بانه لفظ

وذلك بان يعقل الواضع لفظا مخصوصا بجد

المعنى **ومن** الموضوع بالوضع العامّ لموضوع
بخصوص مثل هو وخصوصيات بمفهوم مشترك
لفظ موضوع لمعنى مشخّص وضعا شخصيا وذلك
له خاصّ وضعا شخصيّا بان يعقل الواضع له
مثل لفظ زيد ومثل لفظ عبد الله ومعنا معينا
منحصر فيه كتصوّره تعالى بكونه واجبا خالقا للعالم
الواضع قبل الوضع قال اى الواضع بهذا اللفظ
الله لما صدق عليه والمنحصر فيه المفهوم المذكور
وحاكيٍ عنه والحكاية هى البحث عن حال الماضى
فكانّ المحكى مع الواضع شريك فى الوضع فعلى هذا
انشائيّة المعنى ولكن يرد ان المشتق فى العقود
وضعا تخصيا المضمر وعرّفوه بانه لفظا موضوع
او سبق الذكر فان قلت إنّ الضمائر المستترة
قلت ان الضمائر المستترة وان لم يكن لفظا حقيقيا
فان الواضع تصوّر لفظا مخصوصا ومعيّنا لخصوص
خصوصيات اى جزئيات حقيقيات بمفهوم مشترك
الخصوصيات كما قال العلامة المحقق عضد الملّة والدين

وذلک بان یعقل الواضع لفظا مخصوصا بخصوصه مثل زید ومعنى معينا ثم قال هذا اللفظ موضوع لهذا

المعنى وفى الموضوع بالوضع العام الموضوع له خاص وضعا تخصيصا المضمر فان الواضع تصور لفظا مخصوصا

بخصوصه مثل هو وخصوصيات بمفهوم مشترک بينها

لفظ موضوع لمعنى مشخص وضعا تخصيصيا وذلک ای بيان کون العلم موضوعا موضوعا بالوضع الخاص الموضوع

له خاص وضعا تخصيصيا بان يعقل الواضع لفظا مخصوصا ای معينا وممتازا عن غيره بخصوصه ای بجوهره وهيئته

مثل لفظ زيد ومثل لفظ عبد الله ومعنا معينا ای ممتازا عن غيره بعينه وذاته لا بامر عام او بامر کلى مختص و

منحصر فيه کتصوره تعالى بکونه واجبا خالقا لما سواه ثم ای بعد تصور الطرفين بما ذکره الذی هو الواجب على

الواضع قبل الوضع قال ای الواضع هذا اللفظ ای لفظ زيد موضوع لهذا المعنى وکذا قال وضعت لفظ

الله لما صدق عليه والمنحصر فيه المفهوم المذکور ولا يتوهم عليک ان المصنف رحمه الله مخبر عن الواضع لواقع

وحاکٍ عنه والحکاية هى البحث عن حال الماضى بحيث کانک فى تلک الحالة او تجعل تلک الحالة الماضية فى وقت التکلم

فکان المصنف مع الواضع شريک فى الوضع فمع هذا يکفى قول هذا اللفظ موضوع لهذا المعنى جملة خبرية اللفظ

انشائية المعنى ولکن يرد ح ان المشهور فى العقود هى الجمل الفعلية ومن الموضوع بالوضع العام الموضوع له خاص

وضعا تخصيصيا المضمر وعرفوه بانه لفظ موضوع لمعنى مشخص فى نفسه مقرون بقرينة هى التکلم او التخاطب

او سبق الذکر فان قلت ان الضمائر المستترة ليست بلفظ فضلا عن ان يکون لفظا موضوعا لمعنى مشخص

قلت ان الضمائر المستترة وان لم يکن لفظا حقيقة الا انها جعلت فى حکم اللفظ بل فى حکم اللفظ الموضوع

فان الواضع تصور لفظا مخصوصا ومعينا بخصوصه ای بجوهره وهيئته وذلک اللفظ مثل لفظة هو وتصور

خصوصيات ای جزئيات حقيقيات بمفهوم مشترک بينها وصادق عليها ولم يکن ومفهوما مشترکا بين

الخصوصيات کما قال العلامة المحقق عضد الملة والدين قدس سره دفعا لتوهم انه لم يفرق بين ملاحظة الشیء وجه

مثل المفرد المذكر المتقدم ذكره ونظر اليها فيه فقال وضعت هذا اللفظ لكل واحد من هذه الخصوصيات بخصوصه

وبعد ملاحظة الشيء بوجه وذلك المفهوم مثل المفرد المتقدم ذكره وقوله نظر اى الواضع فيه اى في ذلك
المفهوم المذكور اليها اى الى تلك الخصوصيات بدل مع سابقه على ان المتكلم في تعقل ذلك المفهوم ليس الا
تلك الخصوصيات وتعقل ذلك المفهوم ليس الا لتعقلها والفاء في قوله فقال اى الواضع تعقيبية وضعت
هذا اى لفظ ولا يخفى ان المصنف رحمه الله قد جرى هنا على ما هو الشائع في العقود الانشائية من كونها جملة
فعلية لكل واحد اعلم ان كلمة كل واحد قد اشتهر فيما بين المحصلين في الكل الافرادى بحيث صارت بينهم
كالعلم حتى اذا اطلقت لا يذهب وهم الواهم الا الى ملاحظة الافراد؛ قال العلامة المحقق التفتازاني
قدس سره ان كلمة كل اذا اضيف الى المعرفة يكون لعموم الاجزاء واذا اضيف الى النكرة يكون لعموم الافراد
فلهذا يمنع لفظة كل واحد عن ارادة ان الموضوع له مفهوم كل واحد من هذه الخصوصيات المذكورة بخصوصه
الجار والمجرور ظرف مستقر حال عن كل واحد والتقدير وضعت هذا اللفظ لكل واحد من هذه الخصوصيات
حال كون كل واحد ملابسا لامتيازه وانفراده عن غيره في الوضع ويصح جعله صفة كما لا يخفى وكذا يمنع عن
توهم ان يراد بكل واحد جميع الآحاد حملا للفظة الكل على الكل المجموعى كما لا يخفى فان قيل اذا كان اللفظ
في هذا الوضع موضوعا لكل واحد من هذه الخصوصيات بخصوصه يجب ان يستعمل اللفظ في اكثر من واحد مع انه لا
يستعمل الا في واحد بخصوصه اجيب بانه وان كان كذلك الا ان الواضع قد شرط بان لا يستعمل الا في واحد
بخصوصه ولا كلام عليه فتامل واعلم ان العلم بهذه القضية المذكورة الصادرة من الواضع لا يفيد العلم
تفصيلا بوضع اللفظ لكل واحد بخصوصه كما لا يخفى ولكن يفيد العلم اجمالا بوضعه له بخصوصه وهذا هو التحقيق

الذى

مثلاً

وعنه اسم الاشارة فانه تصور هذا لخصوصه ومفهوم المفرد المذكر المشار اليه بالاشارة الحسية ونظر فيه

الى خصوصيات تحته ثم قال هذا اللفظ موضوع لكل من هذه الخصوصيات بخصوصه **وعنه** الموصول فانه تصور لفظاً

شخصيا بعينه مثل الذى وكذا امرا كليا مثل المفرد المذكر المشار اليه بالاشارة العقلية :

الذى ذكره المحقق الشريف قدس سره ومنه اى من الموضوع بالوضع العام لموضوع له خاص وضعا

شخصيا اسم الاشارة وعرفوه بانه لفظ موضوع لمعنى متخصص فى نفسه وضعا كليا مقرونا بقرينة حسية

هى الاشارة الحسية فانه اى الواضع تصور هذا مثلا لخصوصه اى بمادته وهيئته واضافة لفظ المفهوم

فى قوله ومفهوم المفرد المذكر المشار اليه بالاشارة الحسية الى ما بعدها بيانية ومثله كثير فى الكلام اقول

ليس الموضوع للفظ هذا ما صدق عليه هذا المفهوم بل الموضوع له المفرد المذكر المشار اليه بالاشارة

الحسية القريب ولكن لاشتهاره لم يتعرض له و فى قوله ونظر اى الواضع فيه اى فى هذا المفهوم المذكور

الى خصوصيات تحته ما عرفت فتذكر ولا تغفل ثم اى بعد تصور هذين الطرفين الذى هو الواجب على الواضع

قبل الوضع قال اى الواضع هذا اللفظ اى لفظ هذا موضوع لكل اى لكل واحد من هذه الخصوصيات المتصورة

فى ذلك المفهوم المذكور حال كون كل واحد فيها ملابسا بخصوصه وانفراده عن الغير فى الوضع فيحصل لكل

واحد منها وضع ضمنى برأسه ومنه اى ومن الموضوع بالوضع العام لموضوع له خاص وضعا شخصيا الموصول

وعرفوه بانه لفظ موضوع لمعنى متخصص فى نفسه وضعا كليا مقرونا بقرينة هى مضمون الصلة فانه اى

الواضع تصور لفظا شخصيا بعينه اى بذاته لا بامر اعم منه بان يلاحظ بجوهره وصورته مثل الذى و

كذا تصور امرا كليا وذلك اى الامر الكلى مثل المفرد المذكر المشار اليه بالاشارة العقلية وتلك الاشارة

العقلية بان يشار بمضمون الصلة الى نفس ما اريد بالموصول وهذه الاشارة انما هى بواسطة ان مضمون

الصلة مذكرة لنسبة واقعة قبل التكلم فان قولك ابوه منطلق فى جاءنى الذى ابوه منطلق يتذكر السامع

معلومة

واحد من هذه الخصوصيات بخصوصه

وقوله نظر اى الواضع فيه اى فى ذلك

علم فى تعقل ذلك المفهوم ليس الا

فقال اى الواضع تعقيبية وضعت

وفى المعقود الانشائية من كونها جملة

فى الكل الافراد بحيث صارت بينهم

قال العلامة المحقق التفتازانى

ضيعة لا النكرة بل لعموم الافراد

هذه الخصوصيات المذكورة بخصوصه

للفظ لكل واحد من هذه الخصوصيات

جعله صفة لما لا ينفى وكذا تغنى عن

كما لا ينفى فقال قيل ان الكلى اللفظ

يستعمل اللفظ فى اكثر واحد مع انه لا

ضع قد شرط بان لا يستعمل الا فى واحد

رة الصادرة من الواضع لا يفيد العلم

الا بوضعه لخصوصه وهذا هو التحقيق

الذى

ولاحظ فيه جزئيات فقال هذا اللفظ موضوع لخصوص كل من هذه الجزئيات بخصوصه ومنه الحرف فانه تصور لفظ

من مثلا بخصوصه ومعنى مطلقا مثل الابتداء المطلق والتفت فيه الى مقيداته وقال وضعت هذا لكل من هذه الخصوصيات

بعينه والة الوضع :

بذكر القول للشخص الذي ابوه منطلق ولثبوت الانطلاق لابيه ايضا كما لا يخفى فقال ولاحظ اى الواضع

فيه اى في هذا المفهوم المذكور جزئيات منصوبا ونصبه بالكسرة على انه مفعول لقوله لاحظ فقال اى الواضع

هذا اللفظ اى لفظ الذي موضوع لخصوص كل من هذه الجزئيات او امتيازه عن غيره بحيث يحصل لكل

واحد منها وضع على حدة اى لكل واحد من هذه الجزئيات حال كونها كل واحد منها ملابسا بخصوصه و

في العبارة مسامحة لكن المص عن خفي ارتكبه لمجرد التفنن ومنه اى من الموضوع بالوضع العام لموضوع

له خاص وضعا شخصيا الحرف وهو لفظ موضوع لمعنى جزئي في غيره وضعا كليا فانه اى الواضع تصور

لفظ من مثلا بخصوصه اى بجوهره وصورته ومعنى مطلقا اى كليا مثل الابتداء المطلق كلية الابتداء المطلق

بمعنى ان عدم منع الاشتراك فيه على سبيل البدلية لا سبيل الشمول والتفت اى الواضع فيه اى في ذلك الابتداء

المطلق الى مقيداته اى الجزئيات الحاصلة له بواسطة تقييده بشيء اخر يخصصه وقال اى الواضع وضعت هذا

اى لفظ من لكل من هذه الخصوصيات المنتسبة كل منها بنفسه بحيث يحصل لكل واحد منها وضع على حدة اقول

اشار المص رحمه الله بذكر الخصوصيات الى ما هو الحق المتفق عليه من ان الخصوصيات التي وضع الحرف بازائها جزئيات

اضافية كل منها كلي في نفسه مثلا ان جزئيات الابتداء اضافية لكونها حصصا لمفهوم الابتداء المطلق لان المراد

بالابتداء من حيث انه عرض له خصوصية كونه حالا بين السير والبصرة مثلا وتلك الخصوصيات والتقييد لا يصير جزئيا

حقيقيا لاحتماله على انحاء شتى الا ترى ان المتكلم بالسير والبصرة مثلا في قولنا سرت من البصرة يحتمل ان يكون

في الصباح وان يكون في المساء وان يكون في الجمعة او السبت الى غير ذلك فقال والة الوضع مثل الابتداء المطلق في المثال المذكور

ذاتية

[Margin: هنا — متعلقة الابتداء بجزئيات — حال]

ذاتية في الحرف داخلة في مفهو
المراد الابتدائية معينة له
ذاتية في ما وضع له في الحرف ولا
اى ما هو داخل وقد عرفت ان
القيد كلاهما خارجا فالة الوض
في نفسه هذا ويحتمل ان يكون الذ
في مفهوم ما هو اللازم لمعناه
عن تلك الحصص التي هي المعاني الحر
خارجة عن مفهومها اى خارجة
الاربعة اى المضمر واسم الاشارة
الذهن من هذا اليه الا بقرينة معي
ضوع له بخصوصه تتوقف على العلم
الا ترى ان العلم بلفظ هو مثلا
لواحد بخصوصه فلا بد من
ينة في ذهن السامع حتى يعرف
بالوضع ينتقل ذهن السامع
الى قرينة فعلى هذا القرينة في هذ

ذاتية في الحرف داخلة في مفهومه عرضية في المضمر والمبهم خارجة عن مفهومهما وهذه الاربعة لا تفيد
المراد الا بقرينة معينة له :

ذاتية في ما وضع له في الحرف ولا يخفى ان قوله داخلة في مفهومه صريح في ان المراد بالذاتي ههنا معناه الاخص
اى ما هو داخل وقد عرفت ان معاني الحروف انما هي حصص والحصة هي الكلي المقيد على ان يكون التقييد و
القيد كلاهما خارجا فآلة الوضع ح لكونها متحدة معها لا تكون ذاتيا لها بهذا المعنى اذ الشيء لا يكون داخلا
في نفسه هذا ويحتمل ان يكون الذاتي ههنا بمعناه الاعم اى ما هو ليس بخارج ويكون المراد بقوله داخلة
في مفهومه ما هو اللازم لمعناه اى ما ليس بخارج وح لا مانع في كونها ذاتية في الحرف لانها ليست بخارجة
عن تلك الحصص التي هي المعاني للحروف فتأمل وآلة الوضع عرضية في المضمر والمبهم اى اسم الاشارة والموصول
خارجة عن مفهومهما اى خارجة عن مفهوم ما صدق عليه المضمر والمبهم وهذا ظاهر لمن له فطرة طاهرة وهذه
الاربعة اى المضمر واسم الاشارة والموصول والحرف لا يفيد كل منها المراد اى الموضوع له بخصوصه ولا ينتقل
الذهن منها اليه الا بقرينة معينة على صيغة اسم الفاعل له اى للمراد بخصوصه وذلك لان افادة اللفظ المو
ضوع له بخصوصه تتوقف على العلم التفصيلي بالوضع له بخصوصه وبما صدر عن الواضع لا يحصل العلم التفصيلي
الا ترى ان العلم بلفظ هو مثلا موضوع لكل ما تقدم ذكره بخصوصه لا يفيد العلم تفصيلا بان لفظ هو موضوع
لواحد بخصوصه فلا بد ح لاستعمال اللفظ في واحد بخصوصه من قرينة تخص ذلك الواحد بواسطة تلك القر
ينة في ذهن السامع حتى يعرف بمعونة ما صدر من الواضع ان هذا الواحد مما وضع فبعد حصول هذا العلم
بالوضع ينتقل ذهن السامع من ذلك اللفظ الى ذلك الواحد ويكون ذلك اللفظ مفيدا له بدون الاحتياج
الى قرينة فعلم ان هذه القرينة في هذه الاربعة انما تكون لمعرفة الوضع فقط لا لتعيين المراد وفيه بحث لان القول

لاستواء نسبة الوضع الى كلٍّ من المسمّيات والقرينة في الاوّل تقدّم الذكر مثلاً وفي الثاني الاشارة الحسّية

بانه يحصل المعنى من شيئين احدهما من القرينة والثانية من اللفظ خلافاً في الواجب فالاولى ما ذهب اليه السيد المحشّي
من انّ العلم بالقضية الصادرة من الواضع وان لم يفد العلم تفصيلاً بوضع اللفظ الواحد لخصوصه لكنّه يفيد
العلم ولو اجمالاً بالوضع اللفظ لخصوصه كما مرّ فهذه الاربعة لا تفيد المراد الكلّي من حيث انه معيّن وممتاز
عن غيره لاستواء نسبة الوضع على الوجه الذي صدر من الواضع الى كل واحد من المسمّيات والموضوعات لها
لخصوصه والنسبة ههنا بمعنى التعلّق واضافها الى الوضع لامية اه اي لاستواء النسبة للوضع الى
كلٍّ من المسمّيات وتعلّقه به منها او المراد بنسبة الوضع الى كلّ واحد حصوله له لانك قد عرفت انّ كل واحد
منها ممتاز منفرد عن غيره في الوضع اذ يحصل لكل واحد منها وضع ضمنّي على حدة فيكون نسبة الوضع الى كلّ
واحد منها على السويّة ويجوز ان يكون المعنى لاستواء كلّ واحد من المسمّيات في نسبة الوضع اليه وتعلّقه به لحصول
الوضع لكلّ واحد منها فاعرف ولكنّها يفيد على سبيل التردّد دون الاجمال فالقرينة ح لتعيين المراد
تلك القرينة المعيّنة للمراد وامتيازه عن غيره كما في المشترك لمعرفة الوضع فتأمّل فانه دقيق ولا يرشدك
اليه الّا التوفيق (فمثلاً اشارة الى قرينة التكلّم او الى قرينة الخطاب في ضمير المخاطب) وتلك القرينة المعيّنة
للمراد بخصوصه في الاوّل اي المضمر تقدّم ذكره اي ذكر المرجع حقيقة او حكماً كما في ضمير الغائب وقوله
في ضمير المخاطب كما هو المتيقّن والقرينة في الثاني اي في اسم الاشارة الاشارة الحسّية بان يشار بلفظ هذا مثلاً
بواسطة عضو من الاعضاء الظاهرة الى ما هو المراد به فيكون المراد بالاشارة الحسّية ما يكون المشار اليه محسوساً
بالقوّة الباصرة كذا افيد فيرد ح ان القرينة في اسم الاشارة لا تنحصر في الاشارة بل قد تكون وصفاً تأمّل
وكذا

وفي الثالث الاشارة العقلية ا

وكذا لا بدّ ان يكون المشار اليه
والقرينة في الثالث اي الموصول
للموصول اي للمراد بالموصول قبل ا
الصلة مذكّرة لنسبة معلومة وا
واعلم انّ ما هو قرينة للضمير واسم
الموصول فانها لا تفيد التعيين ا
ذلك الوضع والقرينة كليهما لحا
الذهن في التقييد بالصلة الى شي
العقلية ح مفيدة للتعيين ايضاً
ان ذكر المتعلّق ليس قرينة على تعيين
ويمكن ان يقال ان ذكر المتعلّق
الموقوف على ذكر المتعلّق صريحاً و
قرينة على تعيينه وتحصل في الخ
معاني الضمير واسم الاشارة والموص
غير موضوع لها الالفاظ واردة

وفي الثالث الاشارة العقلية اعني معهودية الصلة للموصول وفي الرابع ذكر المتعلق

وكذا لا بد ان يكون المشار اليه محسوسا ايضا بالقوة الباصرة كذا حققه المحقق الشريف لا انه ذاته كاسم الشريف والقرينة في الثالث اي الموصول الاشارة العقلية اعني معهودية الصلة اي كون مضمون الصلة معلوما عند السامع للموصول اي للمراد بالموصول قبل التكلم اقول ان المعهودية المذكورة ليست قرينة الموصول كما لا يخفى بل مضمون الصلة مذكورة لنسبة معلومة واقعة قبل التكلم وتلك النسبة الواقعة هي التي علة اشتمالا على نفس ما اريد بالموصول واعلم ان ما هو قرينة للضمير واسم الاشارة مفيدة للتعيين المعتبر في الوضع بالنظر الى ذاتهما بخلاف قرينة الموصول فانها لا تفيد التعيين المعتبر في وضعه كما لا يخفى ولهذا يكون كل من الضمير واسم الاشارة جزئيا نظرا الى حالة الوضع والقرينة كليهما بخلاف الموصول لكنه يكون بمنزلة الكلي نظرا الى القرينة ويمكن ان يقال يجوز ان ينتقل الذهن من التقييد بالصلة الى شخص لمدلول الموصول بناء على العلم بانحصار المفهوم المضمون فيه فيكون الاشارة العقلية ح مفيدة للتعيين ايضا كذا في بعض الحواشي والقرينة في الرابع اي الحرف ذكر المتعلق ونحن نقول ان ذكر المتعلق ليس قرينة على تعيين معنى الحرف وتعلقه اذ يمكن تعقل الابتداء المخصوص مثلا بدون ذكر متعلقه ويمكن ان يقال ان ذكر المتعلق قرينة على تعقل السامع اياه وتعيينه عنده لان تعقله متوقف على تعقل الطرفين المتوقف على ذكر المتعلق صريحا ولكن الاوجه ان يقال اراد بالذكر الذكر العقلي فيفيد ح ان تعقل المتعلق قرينة على تعيينه وتحصله في الخارج عند المتكلم ايضا لان معاني الحروف لا تتعين الا بتعقل المتعلق بخلاف معاني الضمير واسم الاشارة والموصول فان تعقلها وتحصلها يمكن في غير ضميمة حتى اذا فرضنا ان معاني الحروف غير موضوع لها الالفاظ واردنا تعقلها علمنا ضرورة احتياجها الى الغير واما اذا فرضنا ان معانيها

ومن الموضوع بالوضع العامّ لموضوع خاصّ وضعا نوعيا الفعل فانّ الواضع تصوّر اوّلا طائفةً من الالفاظ

بمفهوم كلّيّ مثل ما كان على فعل و نبذة من المعاني بمفهوم كذلك مثل المركب من حدث هو مدلول المصدر الذى شتق هو منه

ومن نسبة اعتبرت من طرفه الى فاعل معيّن شخصيا كزيدا او نوعيّا كرجل

معاني الحروف غير موضوعة لها الالفاظ واردنا نعقلها وجدنا عدم احتياجها الى الغير وبهذا علمت

كيفية الفرق بينهما والحمد لله على انعامه باولى نعمه من الايمان والاسلام واعلم انه كما يجوز ان يلاحظ الموضوع

في هذا القسم من الوضع بامر عام كذلك يجوز ان يلاحظ الموضوع له بامر عام كما اشار اليه بقوله ومن الموضوع

بالوضع العام لموضوع له خاص وضعا نوعيّا الفعل اى هيئة الفعل لان المادّة موضوع بالوضع الشخصي و

قد بيّن كون الفعل كذلك بقوله فانّ الواضع (الوضع في ص) تصوّر اوّلا طائفة من الالفاظ على وجه الاجمال كضرب ونصر وامثالهما

بمفهوم كلّيّ وذلك المفهوم الكلّي مثل ما كان على فعل وكذا تصوّر نبذة اى طائفة من المعاني بمفهوم كذلك اى

بمفهوم كلّيّ واعلم ان هيئة الفعل اى حركاته مع التركيب والحروف الزائدة موضوعة بالوضع النوعي لنسبة حدث

هو مدلول المصدر الذى شتق هو منه فالظاهر ان يقول مثل المركب من نسبة حدث بدل قوله مثل المركب من حدث

هو اى ذلك الحدث مدلول المصدر الذى شتق هو منه اى من ذلك المصدر ومن نسبة اعتبرت من طرفه اى طرف الحدث

بان يكون الحدث مبدأ لاعتبار النسبة ويكون الذات منتهى له وهذا اولى مما فسّره بعض المحقّقين في قوله بان

يكون الحدث مقيّداً بالنسبة وذلك لان التقييد اعمّ من ان يكون بجعل الحدث منسوبا او منسوبا اليه فيحتاج حينئذ الى

ان يقال المراد كون الحدث منسوبا بخلاف ما ذكرنا الى فاعل معيّن تعيينا شخصيّا كزيد في جانب زيد او تعيينا نوعيّا

كرجل في جانب رجل اذ الامور العامّة من حيث هي متعيّنة وان كانت باعتبار ما صدق عليه غير متعيّنة وانّما

اعتبر في الفاعل التعيين اى تعيين كان لان النسبة التى تتضمّنها ضرب مثلا لو كانت متعلقة بفاعل لا بعينه

ولا شكّ ان مفهوم عند الحكماء يلزم ان يكون ضرب وحده كلاما تاما وانّه باطل قطعا مع انّه يستلزم محذورين

حال حال احدهما

ثم قال كل ما كان وزن فعل وضعته للمفهومات التي صدق عليها مفهوم المركب المذكور من الضرب المنسوب الى زيد في الماضي

والنصر المنسوب اليه فيه وغير ذلك ومن المشتق فانه بعد تصور نوع من الالفاظ بمفهوم ما كان على وزن فاعل مثلا وعدد

من المعاني بمفهوم المركب من ذات ما

احدهما ان يكون مجازا بلا حقيقة اذ لا يستعمل الا في النسبة الى معين بنوع تعيين وثانيهما عدم جواز اسناده الى

معين من زمان تلك النسبة اى الانتساب وكان عليه ان يقيد الزمان بكونه ماضيا اذ على تقدير عدم التقييد

لم يعلم ان ضرب مثلا موضوع لنسبة الضرب الى فاعل معين في الماضي او لنسبته اليه في المستقبل او لنسبته اليه فيهما

فيلزم الاشتباه والاشتراك فقال ثم اى بعد تصور الطرفين بما ذكرنا قال اى الواضع كل ما كان على وزن فعل

وضعته على صيغة المتكلم وحده للمفهومات التي صدق عليها اى على تلك المفهومات مفهوم المركب المذكور الذي

جعله آلة لملاحظة الموضوع له واعلم ان ضرب ليس موضوعا للضرب المنسوب الى زيد في الماضي بل هو موضوع

لنسبة الى فاعل معين فيه كما لا يخفى فعلى هذا لا يصح قوله من الضرب المنسوب الى زيد في الماضي بالنظر الى ضرب ومن

النصر المنسوب اليه اى الى زيد فيه اى في الزمان الماضي الى غير ذلك مما يصدق عليه مفهوم المركب المذكور وانت

خبير بان الاولى ان يقول من نسبة الضرب الى فاعل معين ونسبة النصر اليه الى غير ذلك بناء على ان هيئة الفعل

موضوعة لنسبة حدث هو مدلول المصدر الذي اشتق هو منه لا لحدث منسوب كذلك كما عرفت على ان

مفهوم المركب المذكور اعم من هذين المفهومين المذكورين لعدم تقييد الزمان فيه بكونه ماضيا الآن بناء

ذكر هذا التفصيل هنا اشارة الى ان القيد في مفهوم المركب المذكور ومنه اى من الموضوع بالوضع العام الموضوع

له خاص وضعا نوعيا المشتق اى هيئة الاسم المشتق بقرينة ذكر الفعل سابقا فانه اى الواضع تصور نوع

من الالفاظ كضارب ومضروب وغيرهما ظرف لقال الآتي بمفهوم هو ما كان على وزن فاعل مثلا وبعد تصور

عدد من المعاني بمفهوم هو المركب من ذات ما اى ذات مبهمة بغاية الابهام بخلاف الذات في الفعل فانه لا بد وان

وكلمة بعد في قوله بعد حم

ومن حدث هو مدلول المصدر الذى شتق هو منه ومن نسبة بينهما اعتبرت من طرف الذات قال وضعت صيغة

فاعل من كل مصدر لمن قام به مدلول المصدر الذى شتق هو منه اى للمفهومات المندرجة تحت مفهوم المركب المذكور

من ذات ثبت له الضرب وذات له النصر الى ما لا يتناهى

يكون معينا بنوع تعيين كما عرفت ومن حدث هو اى ذلك الحدث مدلول المصدر الذى شتق هو المشتق اى

منه اى من المصدر ومن هذا يعلم انه لا يلزم اشتباه ولا اشتراك ومن نسبة بينهما اى بين الذات والحدث اعتبرت

تلك النسبة من طرف الذات بان يكون الذات مبدأ لاعتباره اى النسبة ويكون منتهى له بخلاف النسبة فى الفعل فانه

مبدأ اعتبارها فيه انما هو الحدث كما عرفت واعلم انهم قد التزموا فى الصفات من المشتقات ذاتا معينة خارجة

عنها ليكون فاعلا لها وحينئذ يلزم ان يكون فيها نسبتان نسبة الى الداخل ونسبة الى الخارج ونحن نقول ان النسبة الى

الخارج مدلول لهيئة تركيب المشتق مع ذلك الخارج لا مدلول ذات المشتق حتى يلزم فى نفسه تعدد النسبة كذا

افيد فتأمل واعلم ان النسبة المأخوذة فى مفهوم المشتق قد امتزجت مع باقى ما اعتبر فيه بحيث انها صارت مع

كشئ واحد وبهذا يصح ان يقع بمجموع مفهومه المطابقى محكوما عليه وبه بخلاف النسبة فى الفعل فانها ليست بهذه

المثابة ولهذا لا يقع مفهومه المطابقى محكوما عليه وبه بل انما يحكم باعتبار معناه التضمنى اعنى الحدث قال

اى الواضع وضعت صيغة فاعل اى هيئة ما كان على وزن فاعل مشتق من كل مصدر اى من حدث مصدر لمن قام

به مدلول المصدر الذى شتق هو منه اى للمفهومات المندرجة تحت مفهوم المركب المذكور من ذات ثبت له الضرب

وذات ثبت له النصر الى ما لا يتناهى فيعلم من هذا ان ضاربا موضوع لمن قام به الضرب وناصرا لمن قام به النصر

الى غير ذلك واعلم ان المشتقات موضوعة لامور مخصوصة بحيث لا تستعمل الا فى تلك الامور حتى لا يصح ان يقال

ضارب ويراد به من قام به مدلول مصدر ما بل مدلول الضرب كما فى المضمر والمبهم الا ان الامور المخصوصة

فيها جزئيات حقيقة كما عرفت بخلاف الخصوصيات التى وضعت المشتقات بازائها فانها جزئيات اضافية

كل

والنسبة التي هي في الفعل طرفاها حدث داخل في مفهومه والآخر ذات خارجة عنه والتي في المشتق طرفاها ذات وحدث

داخلان في مفهومه ومن ثمه استقلت الثانية دون الاولى :

كل منها كلي في نفسه ان قلت اذا كان كل منها كليا في نفسه فلم لا يجوز ان يكون الوضع فيها وضعا عاما لموضوع

له خاص عام فيكون الوضع فيها تخصيصيا كما في اسم الجنس قلت لعدم تناهيها كما لا يجوز لملاحظة الموضوع لخصوصه

في المضمر والمبهم لذلك ولكن يمكن ان يقال الواضع لاحظ اولا هيئة الفاعل لخصوصه من غير اعتبار تعددها في المواد

المخصوصة وخصوصيتها بمفهوم كلي مثل ذات ما نسب اليه مدلول مصدر اشتق منه اللفظ الذي فيه هذه الهيئة ثم

قال وضعت هذه الهيئة لكل ما صدق عليه المفهوم فيكون الوضع ح في المشتقات وضعا عاما لموضوع له خاص فيكون

الوضع تخصيصيا كما في المضمر والمبهم وقد اشار المحشي رحمه الله الى وجه آخر من وجوه الفرق بين الفعل والمشتق بقوله

والنسبة التي هي مأخوذة في مفهوم الفعل طرفاها اي المنسوب والمنسوب اليه احدهما حدث داخل معتبر من الواضع في

مفهومه اي في مفهوم الفعل والآخر ذات خارج عنه اي عن مفهوم الفعل ولهذا يستفاد الحدث من الفعل دون الذات

كما لا يخفى والنسبة التي اخذت في مفهوم المشتق طرفاها ذات وحدث داخلان اي ملحوظان من جانب الواضع في مفهومه

اي في مفهوم المشتق ولهذا يستفاد كل منهما من المشتق ومن ثمه اي ومن اجل ان النسبة في الفعل احد طرفيها اعني الذات

خارج عن مفهومه والنسبة التي في المشتق طرفاها ملحوظان في مفهومه استقلت الثانية اي النسبة في المشتق مستقلة

بالمفهومية من غير انضمام ضميمة اذ الذات المبهمة لكونه معتبرا في مفهومه يستفاد منه فيستفاد النسبة ايضا من غير بدون

ذكر الذات دون الاولى اي دون النسبة في الفعل فانها غير مستقلة بالمفهومية اذ الذات لكونه خارجا عن مفهومه

لا يستفاد منه فلا يستفاد منه النسبة ايضا ما لم يذكر معه الذات وهذا مبني على مذهب من ذهب ان مدلول النسبة

الى فاعل معين لنوع معين كما عرفت ونحن نقول ان النسبة في الفعل الى الفاعل المعين وان لم نفهم تفصيلا من مجرد

ومن المثنى والمجموع والمصغر والمنسوب فانه تصور الفاظا كثيرة بمفهوم وهو ما لحق آخره الف او ياء

مفتوح ما قبلها ونون مكسورة ومعانى عديدة بمفهوم الفردين المتماثلين فى الجنس وقال كل ما لحق آخره الخ موضوع

لفردين متماثلين فى ذلك الجنس :

الفعل بدون ذكر الفاعل بخصوصه الا انها يفهم اجمالا من مجرده بواسطة العلم بالوضع كما تقتضيه وضع الافعال

الاوضع فان قلت فعلى هذا لا يصح ما تقرر فى السنة القوم من ان الفعل بمعناه المطابقى غير مستقل بالمفهومية

قلنا مرادهم انه غير مستقل بالمفهومية بالفهم التفصيلى لا انه غير مستقل مطلقا فعلى هذا لا بد ان يكون مراد المصنف بحكم

بعدم استقلال النسبة بالمفهومية فى الفعل عدم استقلالها بالمفهومية بالفهم التفصيلى لا بالفهم الاجمالى واما على مذهب

من يقول بان مدلول الفعل النسبة الى فاعل ما فالفعل يدل على النسبة بنفسه من غير انضمام الذات معه فاحفظ فانه

من النعم الجديدة ومنه اى ومن الموضوع بالوضع العام للموضوع له الخاص وضعا نوعيا المثنى والمجموع و

المصغر والمنسوب ونحوها كل ما دل على المعنى بالهيئة من هذا القبيل فانه اى الواضع تصور الفاظا كثيرة

كضاربان وناصرانه ومسلمان وضاربين وناصرين ومسلمين مثلا بمفهوم وهو ما لحق آخره اى آخر

مفرده الف حالة الرفع وياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة حالة النصب او الجر وتصور اى الواضع معانى

كثيرة مثل الفردين الضاربين والفردين الناصرين والفردين المسلمين ولا يخفى ان هذه المعانى لا تتصور

بمفهوم الفردين المتماثلين فى الجنس بل بمفهوم الفردين المتماثلين فى معنى ما لحق بآخره تلك العلامة اعتبر ان

هذا القيد مراد فيه وان لم يذكر وقال اى الواضع كل ما لحق بآخره الخ اى الف او ياء مفتوح ما قبلها

ونون مكسورة فهو موضوع لفردين متماثلين فى ذلك الجنس الذى هو مدلول ما لحق بآخره تلك العلامة وكذا

تصور من جانب المصغر الفاظا كثيرة بمفهوم ما ضم اوله وفتح ثانيه ولحق ياء ثالثة ساكنة ومعانى عديدة

بمفهوم الفرد الذى قصد تحقيره ثم قال كل ما صدق عليه الاول وضعته لما صدق عليه المفهوم الثانى وكذا
تصور

ومن المعرف بلام الجنس فانه تصور الفاظا بمفهوم

عند السامع معنى ما دخل عليه ذلك اللام وقال كل ما

الجنس المعين من مفهوم مدخوله اعنى بهذا المفهوم و

تصور من جانب المجموع الفاظا كثيرة بمفهوم ما لحق با

بمفهوم الافراد المتماثلة فى الجنس من مفهوم ما لحق آخ

لما دخل تحت المفهوم الثانى وكذا تصور من جانب المنسوب

ما قبلها وتصور معانى عديدة بمفهوم ما قصدت منه

عليه المفهوم الاول وضعته لما وقع عليه المفهوم الثانى

الجنس فذهب افضل المتأخرين عضد الملة والدين

بلام الجنس الخ وان كان له وضع افرادى الا انه لا يكفى

فى وضع مركب لمعنى وقد وضع لذلك المعنى جزء

بلام العهد فالمعرف بلام العهد يكون له وضعان

اللام والآخر وضع تركيبى وهو ما ذكره المصنف

وذهب افضل القدماء العلامة الثانى المحقق التفتازانى

هذا لا يكفى للمعرف بلام العهد وضع تركيبى احد

وضعه بدون اللام على ما لا يخفى بل الوضع التركيبى

وضعان احدهما وضع افرادى وهو وضعه بدون

تركيبه مع اللام للجنس المعين عند السامع كما

ونحو المعرف بلام الجنس فانه تصور الفاظا بمفهوم الاسم الذى دخله لام الجنس ومفهوما كلية بمفهوم الجنس المعين

عند المخاطب معنى ما دخل عليه ذلك اللام وقال كل ما دخل عليه لام الجنس وضعته للمفهوم ما التى صدق عليها مفهوم الجنس المعين من مفهوم مدخوله اعنى بهذا المفهوم ح وذلك المفهوم الى غير ذلك :

تصور من جانب المجموع الفاظا كثيرة بمفهوم ما لحق باخره واو او ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة ومعانى كثيرة عديدة بمفهوم ح بمفهوم الافراد المتمائلة فى الجنس من مفهوم ما لحق آخره تلك العلامة ثم قال كل ما دخل تحت المفهوم الاول وضعته لما دخل تحت المفهوم الثانى وكذا تصور من جانب المنسوب الفاظا كثيرة بمفهوم ما لحق آخره ياء مشددة مكسورة ما قبلها وتصور معانى عديدة بمفهوم ما قصدت منه النسبة الى مدلول ما لحق آخره تلك العلامة ثم قال كل ما وقع عليه المفهوم الاول وضعته لما وقع عليه المفهوم الثانى وهذا كله حاصل ما افيد ثم اعلم انهم اختلفوا فى وضع اسم الجنس فذهب افضل المتاخرين عضد الملة والدين قدس سره الى انه موضوع للماهية من حيث هى هى فالمعرف بلام الجنس ح وان كان له وضع افرادى الا انه لا يكون له وضع تركيبى لخلو وضعه ح عن الفائدة اذ لا فائدة فى وضع مركب لمعنى وقد وضع لذلك المعنى جزء من ذلك المركب فقال بل الوضع التركيبى ح انما هو للمعرف بلام العهد فالمعرف بلام العهد يكون له وضعان احدهما وضع افرادى وهو وضعه بدون اللام للمفهوم الكلى والآخر وضع تركيبى وهو ما ذكره المص اعنى وضعه بعد تركيبه مع اللام لكل جزئى معهود بين المتكلم والمخاطب وذهب افضل القدماء العلامة الثانى المحقق التفتازانى وتبعه ابن الحاجب الى انه موضوع للفرد المنتشر فعلى هذا لا يكون للمعرف بلام العهد وضع تركيبى اصلا لعدم وضعه ح لما عرفت ولكن يكون له وضع افرادى وهو وضعه بدون اللام على ما لا يخفى بل الوضع التركيبى ح انما يثبت للمعرف بلام الجنس وح يكون للمعرف بلام الجنس وضعان احدهما وضع افرادى وهو وضعه بدون اللام للفرد المنتشر والثانى وضع تركيبى وهو وضعه بعد تركيبه مع اللام للجنس المعين عند السامع كما ذكره المص فعلى كلا التقديرين لا يثبت الوضع الا لواحد منهما

ومنه المعرف بلام العهد فانه تصور الموضوعات بمفهوم المركب من الاسم ولام العهد والموضوعات لها بمفهوم

الحصة المعهودة بين المتكلم والمخاطب من مفهوم ما يدخل عليه ذلك اللام وقال كل ما صدق عليه المفهوم الاول وضعته لما صدق عليه المفهوم الثاني :

والمصنف اثبت الوضع لكل واحد منهما على حدة للاشارة الى صحة المذهبين كذا فيه فقال ومنه اى ومن الموضوع العام للموضوع له خاص وضعا نوعيا المعرف بلام الجنس اى المركب من الاسم ولام الجنس فانه اى الواضع تصور الفاظا كثيرة كلفظ الرجل ولفظ الانسان ولفظ الحمار بمفهوم الاسم الذى دخله اى دخل عليه لام الجنس وكذا تصور مفهومها كلية كمفهوم كل من الالفاظ المذكورة بمفهوم الجنس المعين عند السامع وكذا عند المتكلم وكلمة من فى قوله من معنى ما دخل عليه اللام اى لام الجنس تبيينية وقال اى الواضع كل ما دخله لام الجنس والا ان يقول كلما صدق عليه المفهوم الاول وضعته للمفهومات التى صدق عليها مفهوم الجنس المعين من مفهوم مدخوله اى مدخول لام الجنس اعنى بهذا المفهوم وذلك المفهوم الاخير ذلك كما صدق عليه مفهوم الجنس المعين عند السامع من معنى ما يدخله ذلك اللام ومنه اى ومن الموضوع بالوضع العام للموضوع له خاص وضعا نوعيا المعرف بلام العهد اى المركب من الاسم ولام العهد الخارجى فانه اى الواضع تصور الموضوعات اى الالفاظ التى من شانها ان يوضع اذ ما يتعلق به الوضع كذلك لا اللفظ الموضوع بالفعل مثل الرجل والانسان والحمار بمفهوم المركب من الاسم ولام العهد وتصور الموضوعات لها اى تصور الامور التى من شانها لها بمفهوم الحصة المعهودة بين المتكلم والمخاطب ايضا ان كلمة من فى قوله من مفهوم ما يدخل عليه ذلك اى لام العهد ابتدائية اتصالية وهى ان يقصد بها مجرد كون المجرور بها امرا منفصلا وخرج عنه الشئ ويكون ذلك الشئ متصلا به ومناسبا له بالجزئية او بغيرها كما فى قولك زيد من الانسان فان زيدا لكونه جزئيا انفصل من الانسان بسبب خصوصية اعتبرت فيه ومتصل به بانه جزئى وقال اى الواضع كل ما صدق عليه المفهوم الاول وضعته لما صدق عليه المفهوم الثانى ومن الموضوع بالوضع

وصفه هيئة المركب الكمي فانه تصور جميع هيئات الالفاظ المركبة من اسمين بمفهوم هيئة المركب من اسمين او من اسم وفعل

وتصور جميع النسب بمفهوم النسبة التي بين مجموع معنييه تامة او ناقصة وقال كل هيئة كذلك وضعته

بالوضع العام الموضوع له خاص وضعا نوعيا المضاف اضافة العهد الى المعرفة فان الواضع تصور الفاظا كثيرة بمفهوم الاسم المضاف الى المعرفة وتصور معاني عديدة بمفهوم ما نسب الى المضاف معهود بين المتكلم والمخاطب ثم قال كل ما صدق عليه المفهوم الاول وضعته لما صدق عليه المفهوم الثاني فيعلم ان الغلام في غلام زيد لغلام المعهود او ما لم يكن بمعهود دال غيرهما كذا افيد وقد افيد ان اللفظ المركب كما انه مشتمل على اجزاء مادية كلفظي الانسان والكاتب في قولنا الانسان كاتب وجزء صوري وهو الهيئة الحاصلة من تأليف احدهما بالآخر كذلك معناه مشتمل على اجزاء مادية كمعنى الانسان والكاتب وجزء صوري وهو نسبة احدهما الى الآخر فكما ان الاجزاء المادية اللفظية موضوعة بازاء الاجزاء المعنوية كذلك الجزء الصوري اعني الهيئة التركيبية موضوعة بازاء الجزء الصوري اعني الهيئة المعنوية وهي النسبة فاشار اليه بقوله ومنها اي ومن الموضوع بالوضع العام الموضوع له خاص وضعا نوعيا هيئة المركب الكمي اي هيئة ما يكون مركبا من اسمين ولا يكون الاسم الاول مشتقا او من اسم وفعل وقدم الاسم على الفعل واما ما هيئة المركب من اسمين ويكون الاسم الاول مشتقا او من فعل واسم وقدم الفعل على الاسم فليس لها وضع ولبعض المحققين يسرها كلام وهو انه لا يناسب جعل هيئة زيد قائم للنسبة وجعل ضرب زيد لغوا فذهب الى ان النسبة في ذلك المركب مدلوله لهيئة تركيب الفعل مع الفاعل كما في الجملة الاسمية لا لغوا فقال فانه اي الواضع تصور جميع هيئات الالفاظ المركبة من اسمين ولا يكون الاسم الاول مشتقا او من اسم وفعل وقدم الاسم على الفعل بمفهوم هيئة المركب من اسمين ولا يكون الاول مشتقا او من اسم وفعل وقدم الاسم على الفعل وتصور جميع النسب التي بين مجموع معنييه اي معنى ذلك المركب سواء كانت النسبة تامة كالنسبة في قولنا زيد قائم او ناقصة كالنسبة في غلام زيد وقال اي الواضع كل هيئة كذلك اي هيئة المركب من اسمين ولا يكون الاول مشتقا او من اسم وفعل وقدم الاسم على الفعل وضعته

لما صدق عليه مفهوم النسبة المذكورة **ومنه** المجازات فانه بعد وضع الحقائق لمعانيها تصور المجازات بمفهوم اللفظ

الموضوع لمعنى والمعاني المجازية بمفهوم معنى يناسب المعنى الحقيقي بمناسبة من المناسبات المحصورة وقال كل لفظ موضوع لمعنى وضعته لمعنى يناسبه باحد المناسبات المعتبرة :

على صيغة المتكلم وحده لما صدق عليه مفهوم النسبة المذكورة اى النسبة بين مجموع معنيين تامة او ناقصة و لما فرغ من بيان وضع الالفاظ الحقيقية شرع فى بيان وضع الالفاظ المجازية فقال ومنه اى ومن الموضوع بالوضع العام لموضوع له خاص وضعا نوعيا المجازات اى الالفاظ المجازية فانه اى الواضع بعد وضع الحقائق اى بعد وضع الالفاظ الحقيقية لمعانيها اشار بهذا الى ان وضع المجازات انما هو تطفلى وتابع لوضع الحقائق ولا يمكن الوضع له على سبيل الاستقلال كما فى وضع الحقائق وهذا يدل على ان المجاز يستلزم الحقيقة كذا افيد تصور المجازات اى الالفاظ المجازية ولا يخفى ان الالفاظ المجازية لا تتصور بمفهوم اللفظ الموضوع لمعنى بل تتصور بمفهوم اللفظ الموضوع لمعنى يناسب المعنى المجازى فتدبر وتصور المعاني المجازية بمفهوم معنى يناسب المعنى الحقيقي بمناسبة من المناسبات المحصورة فى ستة وعشرين احدها الاستعارة والبواقى للمجاز المرسل وقال اى الواضع كل لفظ موضوع لمعنى وضعته عند القرينة المانعة عن ارادة ذلك المعنى لمعنى يناسبه اى يناسب ذلك المعنى الحقيقي باحد المناسبات المعتبرة عند العرب ثم اعلم انك عرفت انه ذهب العلامة المحقق عضد الملة والدين الى اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هى هى فيكون من قبيل الموضوع العام لموضوع له كذلك لا يقال يلزم ح ان يكون استعماله فى الافراد مجازا بلا حقيقة لانا نقول انه قد يطلق على معناه الحقيقى فيكون حقيقة ايضا وقد يطلق على فرد من افراده فان اطلق عليه لا من حيث خصوصه بل من حيث وجود ذلك فى ضمنه فهو حقيقة ايضا وان اطلق عليه من حيث خصوصه كان مجازا وكذا عرفت انه ذهب العلامة المحقق التفتازانى قدس سره الى انه موضوع للفرد المنتشر فح لا يرد شئ اصلا انه ذهب لى انه موضوع بالوضع العام لموضوع له خاص اقول فح يلزم ان لا يكون بهذا القسم من الوضع ما تفرد به واخترع العلامة المحقق عضد الملة والدين مع ان هذا القسم من الوضع مما اخترعه وتفرد به ولما

كان

ومن الموضوع بالوضع العام لموضوع له كذلك وضعاً تشخصياً اسم الجنس فانه تصور لفظا تشخصيا بخصوصه كرجل ومفهوما

كلياً بعمومه كرجل كذكر من بنى آدم جاوز حدّ الصغر وبلغ حدّ الكبر ووضع الاوّل للثانى وكذا علمه كاسامة وسبحان

ومنه المصدر فانه تصوّر :

كان بيان الوضع للالفاظ ظم فى هذه الرسالة مبنيا على مذهبه اشار الى ما ذهب ليه فى اسم الجنس فقال ومن الموضوع بالوضع

العام لموضوع كك وضعاً تشخصيا اسم الجنس فانه اى الواضع تصوّر لفظاً تشخصياً اى بمادته وهيئته كرجل وتصوّر مفهوما

كليّا مع قطع النظر عن كونه معلوما بل مع قطع النظر عن كونه غير معلوم فيرجع الى انّ اسم الجنس ماخوذ لا بشرط شئ امّا عدم

اعتبار كونه معلوما فظ واما عدم اعتبار كونه غير معلوم فلان لفظ الرجل اذا وضع لمفهوم مع اعتبار كونه غير معلوم

يلزم التناقض فى دخول اللام عليه واما ما افيد من انه يلزم تحصيل الحاصل فى لحوق تنوين التنكير فليس بشئ

لان معنى كونه للتنكير انه علامة لنكارة ما لحق به لا انه يجعل المعرفة نكرة كما هو المتبادر من صيغة التنكير ان قلت

ما اذا دخله اللام فلم لا يجوز زوال عدم التعيين بان يصير تعيينا حتى لا يلزم شئ قلنا لو كان عدم التعيين معتبراً

لكان معتبرا من الواضع فلم لا يجوز زواله لانّ ما اعتبره الواضع حين الوضع لا يجوز زواله والّا يلزم مخالفة الوضع

وذا لا يجوز كذا افيد بعمومه وذلك المفهوم الكلّى كذكر من بنى آدم جاوز حدّ الصغر وبلغ حدّ الكبر ووضع الاوّل

اى المتصوّر الاول وهو لفظ رجل للثانى اى للمتصوّر الثانى وهو المفهوم المذكور وكذا ان كاسم الجنس فى كونه

من هذا القسم من الوضع علمه اى علم الجنس كاسامة من اسم العين وسبحان من اسم المعنى فان الواضع تصوّر كلا من لفظ اسامة

ولفظ سبحان بمجموع مادّته وهيئته ومفهوما كليّا مع اعتبار كونه متعينا وممتازا عن جميع ما عداه بعمومه كماهيّة

الحيوان المفترس وكماهية التسبيح ثم قال هذا اللفظ موضوع لهذا المعنى فاذا عرفت ان علم الجنس موضوع لمعيّن

بخلاف اسم الجنس عرفت الفرق بينهما واعلم ان المراد بكون اللفظ موضوعا لمعيّن انه موضوع لشئ باعتبار تعيينه على

وجه يستفاد مع تعلّقه من اللفظ تعلّق التعيّن وامّا ان التعيين داخل فى ذلك الشئ او خارج عنه فليس بمعلوم صرّح

به بعض المحققين ومنه اى ومن الموضوع بالوضع العام لموضوع له كذلك وضعا تشخصياً المصدر فانه اى الواضع تصوّر

يق لمعانيها تصوّر المجازات بمفهوم اللفظ

لمناسبتها المحصورة وقال كل لفظ موضوع

مجموع معنييه تامة او ناقصة و

فقال ومنه اى ومن الموضوع بالوضع

اى الواضع بعد وضع الحقايق اى بعد

تطفّلى وتابع لوضع الحقايق ولا

جاز يستلزم الحقيقة كذا افيد تصوّر

وم اللفظ الموضوع لمعنى بل تصوّر

زين بمفهوم معنى يناسب المعنى الحقيقى

للمجاز المرسل وقال اى الواضع كل

يناسبه اى يناسب ذلك المعنى الحقيقى

عضد الملة والدين الى اسم الجنس

ذلك لا يقال يلزم ح ان يكون استعماله

حقيقة ايضا وقد يطلق على فرد من

فهو حقيقة ايضا وان اطلق عليه

ذكره الى انه موضوع للفرد المنتشر

اقول فح يلزم ان لا يكون هذا القسم

الوضع مما اخترعه وتفرّد به ولما

كان

لفظ الضرب مثلا بخصوصه ومفهوما كليا هو الدق كذلك ثم قال وضعت هذا اللفظ لهذا المعنى وكذا اسم كالكلام والسلام

(المتقدمون وصح)
وذهب العلامة التفتازاني الى ان المضمر والمبهم والحرف والفعل والمشتق والمعرف باللام من قبيل الموضوع بالوضع العام الموضوع له كذلك وجعلوا ما جعله المتأخرون :

فانه اى الواضع تصور لفظ الضرب مثلا بخصوصه اى بمجموع جوهره وهيئته وتصور مفهوما كليا هو الدق كذلك اى بعينه وذاته فان الدق اعني (زدن) كلي لقيامه بالذوات المتعددة ويرد عليه ان بعض المصادر لا يقوم الا بذات واحد كالخلق والعلم بالسرد الاخفى بالنسبة الى الله تعالى فعليكم بالجواب والسلام عليكم ثم اى بعد التصورين قال اى الواضع وضعت بهذا اللفظ اى بلفظ الضرب مثلا لهذا المعنى اى لمفهوم الدق وكذا اى كالمصدر في كونه من هذا القسم من الوضع اسم اى اسم المصدر كالكلام والسلام فان الواضع تصور لفظي الكلام والسلام بخصوصهما وتصور مفهوم التكلم والتسليم بعمومهما ثم قال بهذان اللفظان موضوعان لهذين المفهومين : ولما كان بيان المضمر والمبهم والحرف والمشتق والمعرف باللام فيما سبق معينا مبنيا على ما ذهب اليه افضل المحققين (المتأخرين بدل) عضد الملة والدين قدس سره وتبعه السيد الشريف لا زال كاسمه شريفا تعرض لبيانها وضعها على ما ذهب اليه المتقدمون وكذا تعرض لبيان ردهما عليهم تنبيها على ان الحق الحقيق بالاختيار مذهبهما دون مذهبهم ويرد عليه ان الاولى ان يتعرض بعد القسم الثاني من الوضع قبل القسم الثالث منه الا ان يقال لما كان وضعها على مذهبهم راجعة الى القسم الثالث تعرض لذلك بعد القسم الثالث فقال وذهب العلامة التفتازاني (المتقدمون وصح) وذكر العلامة بعد المتقدمين يوهم ان لا يكون منهم مع انه من افضلهم الا ان يقال ذكر العلامة بعد المتقدمين مع انه منهم للاشارة الى تعظيم وجلالة شانه وكونه من افضل المتقدمين الى ان المضمر والمبهم والحرف والفعل والمشتق والمعرف باللام من قبيل الموضوع بالوضع العام الموضوع له كذلك فهم يخالفون المتاخرين في قسم الوضع من جانب الموضوع له في الامور المذكورة واما في قسم الوضع من جانب الموضوع فهم يوافقون المتاخرين حيث ذهبوا الى ان المضمر والمبهم والحرف من قبيل الموضوع بالوضع الشخصي والمعرف باللام والمشتق من قبيل الموضوع بالوضع النوعي وبقي كون المذكورة من هذا القبيل وجعلوا اى المتقدمون والعلامة ما اى المفهوم

الذي